

Distr.: General
12 November 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة العاشرة

جنيف، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥

سانت لوسيا*

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١ المنهجية والعملية التشاورية
٤	٢٦-٤ معلومات أساسية عن البلد
٥	١٤-١١ ألف - نظام الحكم
٦	١٩-١٥ باء - الدستور
٧	٢٤-٢٠ جيم - القضاء
٧	٢٦-٢٥ دال - الصكوك الدولية
٨	٧٣-٢٧ ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٨	٣٥-٢٧ ألف - الأطفال
٩	٤٣-٣٦ باء - التعليم
١١	٥٠-٤٤ جيم - نوع الجنس
١٢	٥٣-٥١ دال - الحد من الفقر
١٤	٥٥-٥٤ هاء - وحدة تلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة
١٥	٦٠-٥٦ واو - المسنون
١٦	٦٥-٦١ زاي - الأشخاص ذوو الإعاقة
١٧	٦٦ حاء - الاتجار بالأشخاص
١٧	٦٧ طاء - الضمان الاجتماعي
١٨	٧٣-٦٨ ياء - الصحة
١٩	١٠٦-٧٤ الإنجازات وأفضل الممارسات
١٩	٧٧-٧٤ ألف - العدالة
٢٠	٨١-٧٨ باء - الأطفال
٢١	٨٣-٨٢ جيم - الأحداث
٢١	٨٧-٨٤ دال - مرافق السجون
٢٢	٨٩-٨٨ هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
٢٣	٩٥-٩٠ واو - العمل
٢٤	٩٩-٩٦ زاي - الإسكان
٢٥	١٠٦-١٠٠ حاء - الحوكمة الرشيدة
٢٥	١٠١-١٠٠ ١ - المفوض البرلماني/أمين المظالم
٢٥	١٠٢ ٢ - الحكم المحلي
٢٦	١٠٣ ٣ - لجنة الإصلاح الدستوري
٢٦	١٠٤ ٤ - لجنة النزاهة
٢٦	١٠٦-١٠٥ ٥ - المنظمات غير الحكومية

٢٦	١١٩-١٠٧ الأولويات والالتزامات الوطنية	خامساً -
٢٦	١٠٩-١٠٧ الحد من الفقر	ألف -
٢٧	١١٢-١١٠ التعليم	باء -
٢٨	١١٣ الأطفال	جيم -
٢٨	١١٤ الإسكان	دال -
٢٩	١١٦-١١٥ الأمن القومي	هاء -
٢٩	١١٩-١١٧ الحكم المحلي	واو -
٣٠	١٢٣-١٢٠ التحديات والقيود	سادساً -
٣٠	١٢٠ الصحة	ألف -
٣٠	١٢١ العقوبة البدنية	باء -
٣٠	١٢٢ الأشخاص ذوو الإعاقة	جيم -
٣١	١٢٣ الميل الجنسي	دال -
٣١	١٢٤ توقعات الدولة	سابعاً -

أولاً - المنهجية والعملية التشاربية

- ١- أُعد التقرير الوطني لسانت لوسيا من أجل الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل.
- ٢- وكانت وزارة الشؤون الخارجية مسؤولة عن تنسيق العملية وهي التي ترأست الاجتماعات مع الوزارات ذات الصلة، ومع المفوض البرلماني بغرض تلقي مساهماتهم. كما عُقدت اجتماعات مع فريق الجهات الفاعلة من غير الدول في سانت لوسيا - وهي هيئة جامعة تمثل طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية في سانت لوسيا. وطلب أيضاً إلى زعيم المعارضة تقديم ملاحظات/إسهامات مكتوبة، فضلاً عن طلبات مماثلة وُجّهت إلى مجموعات من المنظمات غير الحكومية لا تنضوي تحت مظلة هذه الهيئة، بما في ذلك غرفة التجارة، والاتحاد الوطني لعمال سانت لوسيا، ومحامي حقوق الإنسان، ومنظمة "متحدون وأقوياء" التي تمثل مصالح المثليين والمثليات.
- ٣- وقبل استكمال هذا التقرير النهائي وتقديمه، عُمم مشروع التقرير على الجهات المعنية للتأكد من أن الإسهامات المقدمة فُهمت وأدرجت في التقرير بدقة.

ثانياً - معلومات أساسية عن البلد

- ٤- تقع سانت لوسيا في شرق البحر الكاريبي، بين جزر الأنتيل الصغرى، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩. ولسانت لوسيا حدود مباشرة مع سانت فنسنت وجزر غرينادين، ومع بربادوس وجزيرة مارتينيك الفرنسية.
- ٥- وسانت لوسيا عضو في الجماعة الكاريبية، وهي تستضيف أمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وبوصفها عضواً في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، فإن سانت لوسيا عضو أيضاً في الاتحاد النقدي لمنطقة شرق البحر الكاريبي وهي بالتالي تنقسم مع دول هذا الاتحاد بنكاً مركزياً هو المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، الذي يدير السياسة النقدية وينظم الأنشطة المصرفية التجارية ويشرف عليها في البلدان الأعضاء.
- ٦- ويبلغ عدد سكان سانت لوسيا حالياً حوالي ٣٧٠ ١٧٢ نسمة (الاستعراض الاقتصادي لسانت لوسيا لعام ٢٠٠٩).
- ٧- ويعتمد اقتصاد البلد أساساً على العائدات السياحية. بيد أن الركود العالمي تسبب في انخفاض العائدات السياحية مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو. كما أن صناعة الموز التي كانت مهمة في الماضي مستمرة في التراجع بسبب منافسة منتجي الموز الأقل تكلفة وتقليص حجم المعاملة التفضيلية التجارية من جانب الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي، شهد قطاع الصناعات التحويلية إغلاق مصانع الملابس الخفيفة والمنسوجات

في أواخر التسعينيات. ومع ظهور اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، تم نقل مقرات العديد من شركات الصناعات التحويلية الخفيفة إلى بلدان أخرى. وقد أسهمت هذه العوامل في ارتفاع معدلات البطالة في الجزء الجنوبي من الجزيرة الذي كان مقراً للعديد من شركات الصناعات التحويلية هذه. ويشجع البلد المزارعين على تنويع إنتاجهم الزراعي والتركيز على محاصيل أخرى مربحة على المدى القصير، لتوفير فرص عمل لمزارعي الموز المشردين.

٨- واستفادت جميع قطاعات الاقتصاد من تحسينات الهياكل الأساسية التي شملت الطرق والاتصالات والصرف الصحي وإمدادات المياه ومرافق الموانئ. وقد اجتذبت هذه التحسينات، إلى جانب البيئة السياسية المستقرة والقوة العاملة المتعلمة، المستثمرين الأجانب والمحليين في عدة قطاعات مختلفة. بيد أن الركود العالمي لا يزال يؤثر سلباً على الاستثمار.

٩- ورغم هذه التحديات، أحرزت سانت لوسيا تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق المعايير الدولية في المجالات الاجتماعية الرئيسية التي تساعد في تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها. فقد أحرزت سانت لوسيا تقدماً كبيراً، على سبيل المثال، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٥. وفي الواقع، إن ما حققه هذا البلد قد تجاوز بالفعل بعض غايات أهم الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يسير بخطى ثابتة ومريحة نحو تحقيق أهداف أخرى، بل نحو تجاوز الأهداف المحددة في بعض الحالات. وهذه المؤشرات الاجتماعية الإيجابية تبرر الاستثمارات الكبيرة في التنمية الاجتماعية والتزام حكومة سانت لوسيا بتحسين نوعية حياة أفراد الشعب.

١٠- بيد أن قدرة سانت لوسيا الإنمائية، مثلها مثل عدد من جيرانها في منطقة البحر الكاريبي، ما زالت محدودة بسبب تعرضها للصدمات الخارجية وضعفها أمام هذه الصدمات، مما يحد من قدرة السياسات المالية المسارية للتقلبات الدورية على التخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية والكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المنطقة.

ألف - نظام الحكم

١١- نظام الحكم في سانت لوسيا ديمقراطي برلماني، على غرار نظام وستمنستر البريطاني. وبما أن سانت لوسيا بلد من بلدان الكومنولث، فإنها تعترف بالملكة إليزابيث رئيسة للدولة، يمثلها في الجزيرة حاكم عام. ويتكون نظام الحكم من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، ويستند إلى مبدأي الفصل بين السلطات واستقلال القضاء.

١٢- وتُجرى الانتخابات بموجب الدستور كل خمس سنوات لكن يمكن عقد انتخابات مبكرة. ورغم أن النظام متعدد الأحزاب، فإن حزبين رئيسيين يهيمنان عليه. ويحكم البلد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، الذي يمثل عادة حزب الأغلبية في البرلمان، على أساس مبدأ المسؤولية الجماعية.

١٣- وتمثل السلطة التشريعية في سانت لوسيا برلمان من غرفتين هما مجلس النواب الذي يتألف من ١٧ ممثلاً منتخباً، على أساس الاقتراع العام للبالغين في سبع عشرة دائرة انتخابية؛ ومجلس الشيوخ المؤلف من ١١ عضواً يعينهم الحاكم العام. ويعين الحاكم ستة أعضاء من مجلس الشيوخ بناء على توصيه من رئيس الوزراء، وثلاثة بناء على توصيه من زعيم المعارضة، وعضوين بناء على توصيه من المجتمع عموماً.

١٤- ويمكن للحاكم العام حل البرلمان في أي وقت خلال فترة ولايته التي تمتد خمس سنوات، إما بناء على طلب من رئيس الوزراء لإجراء انتخابات مبكرة في البلد، أو بناء على تقدير الحاكم العام نفسه إذا ما أيد مجلس النواب حجب الثقة عن الحكومة. والعملية الديمقراطية في سانت لوسيا راسخة جداً، وقد انتقلت السلطة بين الحكومات المتعاقبة بطريقة سلمية. وبحسب الدستور، من المقرر إجراء الانتخابات في سانت لوسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

باء - الدستور

١٥- الدستور هو القانون الأسمى في سانت لوسيا وأي قانون آخر يتعارض معه يكون باطلاً. وينص الباب ٤١ من الدستور على أن تعديل أي حكم من أحكام الدستور يحتاج إلى موافقة ثلاثة أرباع الممثلين المنتخبين في البرلمان.

١٦- ويكفل الفصل ١ من الدستور لجميع مواطني سانت لوسيا حماية نفس الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٧- وينص هذا الفصل على أن جميع الأشخاص، بغض النظر عن العرق، أو الموطن الأصلي، أو الآراء السياسية أو اللون أو العقيدة أو الجنس، ملزمون باحترام حقوق الآخرين وحررياتهم وباحترام المصلحة العامة، ويتمتعون جميعاً بالحقوق التالية: الحق في الحياة؛ الحق في الحرية؛ الحق في التمتع بحماية القانون؛ الأمن الشخصي؛ المساواة أمام القانون؛ حرية الوجدان؛ حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛ الحق في حماية الأسرة؛ الحق في حماية الحياة الشخصية؛ الحق في حماية حرمة البيت وغيره من الممتلكات؛ الحماية من الحرمان من الممتلكات دون تعويض؛ الحماية من العبودية والسخرة؛ الحماية من المعاملة اللاإنسانية؛ الحماية من التمييز على أساس العرق، وما إلى ذلك؛ وينص الفصل أيضاً على حماية الأشخاص المحتجزين بموجب قوانين الطوارئ.

١٨- وتضمن المادة ١٦ من الدستور التعويض القضائي لأي فرد يدعي أن حقوقه الأساسية انتهكت أو يمتثل أن تُنتهك. وبالتالي فإن بإمكان أي فرد أو مجموعة من الأفراد يعتبرون أن حقوقهم قد انتهكت، أو أنهم تعرضوا للتمييز، رفع دعوى أمام المحكمة العليا للحصول على تعويض.

١٩- ويتضمن الدستور أحكاماً أخرى تتعلق بتشكيل البرلمان ومجلس الشيوخ ومجلس النواب؛ وبالإجراءات الواجب اتباعها من جانب البرلمان؛ وتحديد الدوائر الانتخابية؛ وإنشاء اللجان.

جيم - القضاء

٢٠- يستند النظام القانوني لسانت لوسيا إلى القانون العام الإنكليزي، وقد استُمدت معظم قوانينها التشريعية من قوانين المملكة المتحدة.

٢١- ويتألف نظام القضاء من محاكم من درجات مختلفة، هي محكمة الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف لمنطقة شرقي الكاريبي. وتبت محكمة الصلح في المسائل الجنائية والمدنية غير الخطيرة. وتوجد في محكمة الصلح أيضاً دائرة خاصة تختص بقضايا الأسرة. وتتناول المحكمة العليا القضايا المدنية والجنائية الرئيسية، ويرأسها ثلاثة قضاة دائمين. وتُحال طلبات الاستئناف من المحكمتين إلى محكمة الاستئناف لمنطقة شرقي الكاريبي، التي يوجد مقرها في سانت لوسيا.

٢٢- والسلطة القضائية جزء من النظام القانوني لمنطقة البحر الكاريبي الشرقية، وتشارك الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي في محكمة الاستئناف. وتتألف هذه المحكمة من رئيس وقاضيين.

٢٣- وتحال الطعون من محكمة الاستئناف إلى محكمة القرار النهائي أي إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في مجلس اللوردات في لندن.

٢٤- وتعترف سانت لوسيا أيضاً باختصاص محكمة العدل الكاريبية في تفسير معاهدة شاغاراماس بصيغتها المنقحة، التي تنظم عمليات الجماعة الكاريبية بما في ذلك السوق والاقتصاد الموحدان للجماعة.

دال - الصكوك الدولية

٢٥- سانت لوسيا طرف في الصكوك الإقليمية والدولية التالية لحقوق الإنسان: اتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية بيليم دو بارا؛ منهاج عمل بيجين (بيجين ١٩٩٥)؛ توافق برازيليا؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما تعترف سانت لوسيا بالتوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في وقت قريب.

٢٦- وبالنظر إلى أن نظام الحكم في سانت لوسيا هو نظام مزدوج، لا تنطبق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان انطباقاً مباشراً في المحاكم الوطنية، وبالتالي يجب سن تشريعات محلية أولاً لإدماج الاتفاقيات الدولية وإعطائها أثراً قانونياً على الصعيد الداخلي.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الأطفال

- ٢٧- تمثل شعبة الخدمات الإنسانية الوكالة الحكومية الأساسية المكلفة بمسؤولية تعزيز حقوق الأطفال والمسنين في سانت لوسيا وحمايتهم.
- ٢٨- والتزاماً بتوسيع نطاق حقوق الأطفال في سانت لوسيا وضمانها، زادت حكومة سانت لوسيا منذ عام ٢٠٠٦ حتى الآن اعتمادات الميزانية المخصصة للأطفال. وقد أُتيحت الأموال لبناء دار الإقامة المؤقتة للأطفال ('بدايات جديدة') التي تأوي ٢٢ طفلاً من ضحايا سوء المعاملة والإهمال. وتشمل الدار أيضاً مركزاً علاجياً يهدف إلى توفير العلاج النفسي.
- ٢٩- وحُصّصت اعتمادات أيضاً لتوسيع مركز أبتون غاردنز للفتيات بحيث يضم مبان سكنية. ويهدف هذا المركز إلى إعادة تأهيل المراهقات اللواتي عانين من الحرمان والإهمال والهجر واللواتي تعرضن لسوء المعاملة وبتن على حافة الانحراف. ويُموّل المركز أساساً بفضل منحة حكومية وتبرعات جهات محلية.
- ٣٠- ويجري حالياً وضع خطط لبناء ملحق مؤقت بمركز تدريب البنين الموجود أصلاً والذي يأوي الفتيان الجانحين، والفتيان الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية. وسوف يتيح الملحق الفصل بين هاتين الفئتين. ويُموّل هذا البرنامج من صندوق سانت لوسيا للتنمية وهو صندوق يهدف إلى خلق بيئة "مشابهة للمتل" للفتيان الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية. ويجري أيضاً العمل على إقامة مبنى ثانٍ يضم أربع وحدات لاستيعاب الفتيان الذين يعانون من مشاكل سلوكية خطيرة للغاية.
- ٣١- وتم تحديد موقع آخر لبناء منشأة جديدة لإعادة تأهيل الأحداث الجانحين من الذكور والإناث، ممن يأمر أحد القضاة بإيداعهم في هذا المرفق. وسوف يستوعب هذا المبنى أيضاً الأحداث الذين يخضعون للمراقبة بأمر من المحكمة والذين اعتُبرت بيئتهم المنزلية غير ملائمة. والهدف من هذا المرفق هو إنشاء مؤسسة تشبه البيئة المنزلية أكثر مما تشبه المؤسسات العقابية.
- ٣٢- وتقوم وزارة التحول الاجتماعي والشباب والرياضة بتجريب برنامج للدعم المدرسي المدرسة في ثلاثة مجتمعات محلية تعاني من الحرمان. وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يستمر حتى العام ٢٠١٣. والهدف الرئيسي من المشروع هو تحسين الأداء الأكاديمي للأطفال المحرومين الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٦ سنة، وكذلك تحسين سلوكهم ومواقفهم. ويشارك الأطفال المشمولون بالبرنامج في أنشطة مختلفة منها الواجبات المنزلية، والمسرح والرسم وغيرها من الأنشطة الترفيهية الصحية. والهدف النهائي هو ضمان بقاء الأطفال في المدارس، والمساهمة في تمكين المجتمع المحلي وتحقيق التنمية الوطنية. وتقوم منظمة الدول الأمريكية وحكومة سانت لوسيا بتمويل البرنامج. ويستفيد من هذا البرنامج حالياً نحو مائة وثمانية (١٠٨) أطفال.

٣٣- وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت قوة الشرطة الملكية في سانت لوسيا، بالتعاون مع شعبة الخدمات الإنسانية، الفريق المعني بمساعدة الأشخاص المعرضين للخطر في شمال الجزيرة وجنوبها. وقد استُحدثت هذه الوحدة لتوفير خدمات ملائمة للطفل في إطار التحقيق في جميع حالات الاعتداء على الأطفال وإهمالهم ومتابعة هذه الحالات. ومنذ استحداث هذا الفريق، تحقق تحسن كبير في التحقيقات التي تجريها الشرطة في قضايا الاعتداء على الأطفال. وقد أسفر إنشاء الفريق أيضاً عن تحسين التعاون المؤسسي بين الشرطة وشعبة الخدمات الإنسانية وشؤون الأسرة في المسائل ذات الصلة بالاعتداء على الأطفال.

٣٤- ويكفل قانون البيّنة (٢٠٠٢) مراعاة الشهادات التي يُدلي بها الأطفال في الإجراءات القانونية. وقد أثبت استحداث تكنولوجيا الربط السمعي والمرئي بموجب هذا القانون أن هذه التكنولوجيا أساسية في حماية الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي. ويُعامل أي طفل دون سن الثانية عشرة يتقدم بشكوى تتعلق بجرمة جنسية معاملةً الشاهد المستضعف. وفي هذه الحالات، قد يُسمح للطفل الإدلاء بشهادته دون أن يرى المدعى عليه، أو أن يدلي بشهادة من مكان خارج قاعة المحكمة. وبما أنه لا يمكن أن يُطلب إلى الأطفال دون سن الثانية عشرة (١٢) أداء اليمين، فإن القانون ينص على قبول البيّنة التي يقدمها الطفل، إذا "وعد الطفل بقول الحقيقة".

٣٥- وقد استحدثت مبادرة دعم منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٢ برنامجاً مقدمي الرعاية المتحولين. ويوفر هذا البرنامج النشيط المبكر للأطفال المعرضين للخطر في مرحلة الطفولة الممتدة من الولادة إلى سن الثالثة، وذلك من خلال زيارات منزلية تركز على مشاركة الآباء والأمهات والأطفال. ويستهدف البرنامج المجتمعات المحلية التي أضعفها الفقر، والتي تشهد أكبر معدل من المواليد الجدد والأطفال دون سن الثالثة الذين لا يحظون بخدمات الرعاية النهارية أو خدمات ما قبل المدرسة على نحو كاف. والهدف الرئيسي من البرنامج هو تعزيز معارف الآباء والأمهات، وتحفيزهم على اعتماد السلوكيات الجيدة وتغيير الممارسات غير السليمة في تربية الأطفال. ويتيسر ذلك من خلال الزيارات المنتظمة التي يقوم بها مقدمو الرعاية المتحولون إلى المنازل. ويتلقى الجوالون تدريباً مكثفاً ومنتظماً استعداداً للعمل مع الأطفال والآباء والأمهات وأفراد الأسر. ويزور الجوالون كل منزل مرتين أسبوعياً. وقد كشف تقييم لبرنامج مقدمي الرعاية المتحولين، أجري في عام ٢٠٠٨، تحسناً كبيراً في الرعاية الأبوية وفي العلاقات بين الطفل والوالدين.

باء - التعليم

٣٦- يحكم قانون التعليم في سانت لوسيا لعام ١٩٩٩ نظام التعليم، وينص على إلزامية التعليم لجميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة. وتماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل، يؤكد قانون التعليم على حقوق جميع الأطفال في التعلم

ويحظر رفض قبول الطلاب في المدارس على أي أساس تمييزي. وقد حققت سانت لوسيا التعليم الابتدائي والثانوي للجميع وهي مستمرة في التزامها بضمان حق كل طفل في الحصول على تعليم جيد.

٣٧- وبفضل سياسة تعميم التعليم الثانوي، يستطيع كل طفل الآن الحصول على تعليم ثانوي. لكن المحافظة على هذا المكسب يحتاج إلى بذل جهود متواصلة داخل نظام التعليم لتعزيز مهارات القراءة والكتابة والحساب. وفي عام ٢٠٠٥، وُضعت سياسة وخطة لمحو الأمية وسياسة وخطة لتنمية مهارات القراءة والكتابة والحساب في جميع مدارس الجزيرة. وُفُذت في الآونة الأخيرة خطة لتطوير قطاع التعليم للفترة ٢٠٠٩ وما بعدها تهدف إلى التركيز بوجه الخصوص على نوعية التعليم وتنويعه وملاءمته للاحتياجات.

٣٨- ومراعاة للحساسيات المرتبطة بالاحتياجات العاطفية والاجتماعية للطلاب، وضعت حكومة سانت لوسيا شبكات أمان مختلفة لصالح أشد الأطفال حرماناً والأطفال "المعرضين للخطر". وتمثل شبكات الأمان هذه شكلاً من أشكال الحماية تضمن لجميع الطلاب المساواة في الحصول على تعليم ملائم، وهي تشمل ما يلي: (أ) تأجير الكتب المدرسية؛ (ب) إعانات لشراء الكتب؛ (ج) برنامج لتوفير الوجبات الغذائية داخل المدرسة؛ (د) برنامج الإعانة على تكاليف النقل في معظم المدارس الثانوية.

٣٩- وفيما يتعلق بالتعليم ما بعد الثانوي، هناك زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية التي تقدمها حكومة سانت لوسيا لمتابعة التعليم العالي في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج منح كلية سير آرثر لويس المجتمعية الذي تموله الحكومة، يقدم مساعدات مالية للطلبة الفقراء/المحرومين لمتابعة تعليمهم العالي في تلك المؤسسة.

٤٠- وقد عُرِّز الحق في التعليم كذلك بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٧ المعدل لقانون التعليم الذي صدر في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وبموجب هذا القانون التعديلي، يجوز لأي مؤسسة تعليمية خاصة أن تقدم برنامج خدمات في مرحلة الطفولة المبكرة يكون مناسباً لاحتياجات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، بموافقة الوالدين.

٤١- وفي مرحلة الطفولة المبكرة، هناك تركيز متواصل على سياسات فحص وتسجيل وترخيص ومراقبة وتحسين مرافق العناية بالطفولة المبكرة على الصعيد الوطني وعلى تطوير المعايير في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت الحكومة جزءاً من الميزانية الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ للمساهمة في تمويل مراكز الطفولة المبكرة.

٤٢- ويلعب المركز الوطني لتنمية المهارات والوحدة الوطنية للنهوض بمهارات التعلم أدواراً حاسمة في التعليم المستمر في مجالات مثل المهارات التقنية/المهنية والمهارات الأساسية للشباب وبالغين. وتحصل برامج المركز والوحدة على إعانة مالية سنوية من الحكومة وتتيح "فرصة ثانية للتعلم" من خلال مسارات بديلة للتعلم المستمر مدى الحياة. ويوفر المركز خدمات وتدريباً

في مجموعة متنوعة من المجالات مثل التوجيه المهني والتدريب على المهارات التقنية والمهنية وحلقات العمل المتعلقة بتقنيات البحث عن عمل والانتداب والتوظيف.

٤٣ - ومما يؤكد التزام الحكومة بتوفير التعليم للجميع أنه يُسمح لجميع المراهقات الحوامل بالعودة إلى المدرسة بعد الولادة.

جيم - نوع الجنس

٤٤ - شعبة العلاقات بين الجنسين هي وكالة حكومية تضطلع بمسؤولية تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة في سانت لوسيا.

٤٥ - وتركز جهود الشعبة أساساً على أنشطة التثقيف والتوعية، والتدريب التمكيني، وبناء الوعي والأنشطة الدعوية الرامية إلى زيادة التعريف بحقوق المرأة وبقضايا المساواة بين الجنسين لا سيما من حيث صلتها بالتشريعات التي تعزز سبل الانتصاف في حالات التمييز وتوفر هذه السبل.

٤٦ - وإذ تعترف سانت لوسيا، بأن العنف ضد المرأة يمثل عقبة رئيسية أمام تقدم المرأة وتمكينها، فإنها سنت في عام ١٩٩٤ قانون الإجراءات المستعجلة المنطبقة في حالة العنف المنزلي الذي ينص على سبل انتصاف لضحايا العنف المنزلي من خلال أوامر تتعلق بتوفير الحماية وتنظيم حق البقاء في البيت والإيجار. وإذ تدرك الشعبة كذلك التلازم القائم بين العنف ضد المرأة والبطالة والفقر، فإنها توجه الكثير من جهودها نحو إنشاء آليات استجابة لتقديم المساعدة للنساء اللواتي يقعن ضحايا للعنف الجنساني.

٤٧ - وبناء على ذلك، تم تأسيس مركز دعم المرأة في عام ٢٠٠١ لتوفير ملجأ آمن للنساء اللائي يُغادرن منازلهن هروباً من العنف المنزلي. وييسر المركز توفير الحماية والدعم القانوني والمشورة. وإذ تدرك سانت لوسيا أن العديد من ضحايا العنف هم أيضاً ضحايا للعنف الاقتصادي، فإنها تبذل أيضاً جهوداً جادة لتزويد اللاجئات إلى المركز بقدر من الاستقلال المالي من خلال التوظيف والتدريب للحصول على المهارات اللازمة للعمل. كما تُزوّد اللاجئات إلى المركز بمساكن دائمة من أجل مساعدتهن في تحسين نوعية حياتهن وتمكينهن من الاستفادة من الفرص التي تتيح لهن العناية بأنفسهن وبأطفالهن. وتعتمد الحكومة مواصلة الجهود لضمان حصول جميع النساء على جميع الموارد اللازمة، وضمان تحلصهن من العنف والخوف من العنف.

٤٨ - وفي محاولة لمعالجة المخاوف المتعلقة بانخفاض مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية على أعلى مستويات صنع القرار، نظمت الشعبة، بمساعدة المعهد الكاريبي للمرأة في السياسة، حوارات ومشاورات وطنية مع النساء لزيادة الوعي بين الناحيات وتقديم بعض التدريب والدعم للمرشحات. وهناك حاجة إلى مواصلة هذه الجهود للتعجيل بزيادة مستوى

تمثيل المرأة في أعلى مستويات عملية صنع القرار السياسي في البلد. ويوجد حالياً امرأة واحدة بين أعضاء مجلس النواب إضافة إلى أن المجلس ترأسه امرأة، وترأس امرأة أيضاً مجلس الشيوخ الذي يضم امرأتين أخريين. كما أن امرأة تشغل منصب الحاكم العام لسانت لوسيا. وتشكل النساء العاملات ٥٨,٧ في المائة من موظفي الحكومة في سانت لوسيا، فيما يتزايد عدد النساء اللواتي يشغلن منصب أمين دائم بمختلف الوزارات.

٤٩- وقد اعتُمد قانون تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في العمل والوظائف لعام ٢٠٠٠ لحماية العمال من الممارسات التمييزية في مكان العمل. ويتضمن القانون على وجه التحديد وسائل انتصاف في حالة التعرض للتمييز الجنساني، الأمر الذي يمثل خطوة هامة في مجال حماية حقوق المرأة العاملة والأشخاص ذوي المسؤوليات الأسرية. ويحظر القانون بشكل خاص التحرش الجنسي، ويحظر على صاحب العمل بشكل خاص القيام بسلوك من هذا القبيل لدى تحديد نوع المعاملة والفرص التي يحظى بها الموظف.

٥٠- وقد استفادت المرأة في سانت لوسيا، على جميع مستويات وبرامج التعليم تقريباً، من الفرص التعليمية أكثر من الرجل. وللمساعدة في القضاء على هذا التفاوت، يهدف مشروع النظرة الاستراتيجية الذي وضعته وزارة التعليم للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وعلى سبيل الأولوية، إلى رفع مستوى أداء الطلاب الذكور. فالطالبات يتفوقن على الطلاب في جميع مستويات التعليم. ومن بين الأهداف الرئيسية لخطة محور الأمية الموجهة إلى الطلاب الذكور أنها تسعى إلى "رفع مستوى إلمام الطلاب الذكور بالقراءة والكتابة." وتشمل الاستراتيجيات المحددة لتحقيق هذا الهدف ما يلي:

- تجميع وتوزيع الممارسات القائمة على البحوث التي لها تأثيرات إيجابية على الأولاد.
- شراء ما يناسب الفتيان من المواد المستخدمة في دروس محور الأمية.
- تنظيم حلقات عمل تدريبية تركز على استراتيجيات التدريس لتلبية احتياجات الطلبة من الذكور.
- توثيق أفضل الممارسات التي يستخدمها المعلمون المحليون لتحفيز الأولاد.

دال - الحد من الفقر

٥١- لعل الفقر أهم قضية اجتماعية تواجهها سانت لوسيا في هذا الوقت. وقد أشارت أحدث دراسة تقييمية قطرية للفقر (٢٠٠٥/٢٠٠٦) أنه بينما زاد الفقر النسبي زيادة طفيفة، فإنه سُجل تراجع كبير في نسبة الفقر المدقع. ويمكن أن يعزى ذلك إلى العديد من الإجراءات، خصوصاً الإجراءات التي رعتها الدولة، والتي تكملها الأعمال الخيرية للمنظمات الدينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٥٢- ويكشف تحليل ميزانية الاستثمار في المجال الاجتماعي والذي جاء كجزء من التقييم الذي أُجري مؤخراً لشبكة الأمان الاجتماعي أن النفقات على المساعدة الاجتماعية قُدرت بحوالي ٣٤,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (١٢,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويمثل ذلك أقل من ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٢,٩ في المائة من نفقات الحكومة المركزية.

٥٣- وتلتزم الحكومة بضمان استمرار البرامج الرامية إلى تقديم الخدمات إلى الفقراء في سانت لوسيا وتعزيزها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- صندوق سانت لوسيا للتنمية الاجتماعية الذي يضمن تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحرومة والمهمشة. ويشمل ذلك تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية، وتوفير التدريب على المهارات المهنية وتطويرها، وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات، وتيسير بناء وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي، وخدمات المساعدة الاجتماعية. ويدير صندوق سانت لوسيا للتنمية الاجتماعية ما يلي:
- برنامج "كوديمارين سانت لوسيا التجريبي" - وهو مشروع يشارك فيه مرشدون اجتماعيون مدربون مختصون بشؤون الأسرة ومقدمو مشورة في مجال الدعم ومسؤولون مجتمعيون محليون يقومون بزيارات منتظمة للأسر المعيشية المعوزة خلال فترة عامين، ويطبقون معها علاقات وثيقة ويصبحون بذلك القناة التي يُقدم من خلالها الدعم. وتلتزم الأسر بالمشاركة في جميع المبادرات والبرامج الهادفة إلى تحسين نوعية حياتها في مجالات الصحة والتعليم والديناميات الأسرية والسكن والعمل والدخل. وتعتبر مجالات التدخل هذه الأعمدة أو الأسس التي يرتكز إليها بناء الجسر الذي يتيح للعائلات الحصول على الخدمات الأساسية ويوفر لها فرصاً للتخلص من الفقر.
- المساعدة الاجتماعية - وهي تتكون من عدد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح تقديم المساعدة العامة، والتدريب على المهارات وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات.
- برنامج معونة التعليم - يقدم هذا البرنامج خدمات تعليمية ويوفر الدعم للأسر الفقيرة والمحرومة اقتصادياً.
- برنامج معونة الإسكان - يقدم المساعدة للأفراد المحتاجين والمعوزين الذين يعيشون في ظروف سكنية بائسة. ويولي اهتماماً خاصاً للمسنين والمعوقين والأسر التي لديها أطفال صغار، وكذلك للأسر المتضررة من الكوارث الطبيعية والحرائق.
- الصندوق الاستثماري للاحتياجات الأساسية - وهو يسعى إلى تحسين المرافق الصحية والتعليمية في المجتمعات المحرومة.

- برنامج تثبيت المنحدرات - وهو يركز على تثبيت التربة والحد من الانهيارات الأرضية في المجتمعات الفقيرة التي تتعرض لها بشكل خاص.
- برنامج الفرص الشاملة لتمكين الأفراد - وهو برنامج يسعى إلى تعزيز سلامة غذاء الأسر المعيشية، واستيعاب شريحة من الأشخاص غير المهرة في سوق العمل، وتوفير التدريب على المهارات الأساسية، ومساعدة الأسر المعيشية عن طريق التعليم والرعاية الصحية والتغذية والتمارين الرياضية.
- برنامج المساعدة العامة - يحصل المحرومون والمعوزون بفضل هذا البرنامج على بدل شهري قدره ١٧٦ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي لمساعدتهم في توفير احتياجاتهم الأساسية.
- صندوق جيميز بلغراف لتنمية المؤسسات الصغرى - وهو يسعى إلى تزويد الأشخاص الفقراء أو المحرومين أو العاطلين عن العمل بإمكانية الحصول على الائتمان لبدء مشاريعهم الصغرى الخاصة. ويوفر الصندوق كذلك الدعم التدريبي في مجال الأعمال التجارية، والمساعدة التقنية والدعم التجاري العام. ومن الشروط المطلوبة للاستفادة من حق البرنامج، أن يُقدم الطلب استعداداً للتدريب في مجال تنمية المشاريع. ولا يتاح الحصول على الائتمان إلا بعد الانتهاء من هذا البرنامج.

هاء - وحدة تلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة

٥٤ - صدر قانون الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة في عام ٢٠٠٣. وينص القانون على إنشاء لجنة لتلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة ووحدة تُعنى بالنظر في الشكاوى ضد أفراد الشرطة. وتتلقى هذه الوحدة الشكاوى وغيرها من المعلومات المقدمة من أفراد يدعون سوء سلوك أفراد الشرطة وتحقق فيها وتبث فيها. وتسهيلاً لهذه العملية، يرأس وحدة الشكاوى مدير مساعد ومفتش ورقبيان وعريف. ويستطيع أي شخص، متأثر بشكل مباشر بتصرف مزعوم للشرطة أو لم يتأثر، أن يتقدم بشكاوى بشأن سلوك قام به ضباط الشرطة برتبة مفتش وما دونها. وهذا يعني أن أي شاهد عيان يمكنه أيضاً تقديم شكوى. وضمن التسلسل الهرمي لتلك الوحدة، يحقق الضباط في الشكاوى المرفوعة ضد ضباط الشرطة الآخرين من ذوي الرتب الأدنى. وتحقق لجنة تلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة في الشكاوى المقدمة ضد الضباط الذين تفوق رتبهم رتبة مفتش.

٥٥ - ولجنة تلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة هيئة مستقلة تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في الإشراف على الإجراءات المتعلقة بالشكاوى. وتراقب اللجنة التحقيقات وتشرف عليها لضمان إجراءاتها بشكل حيادي وشامل وفقاً للقانون. ويجوز للجنة أيضاً أن تجري تحقيقاتها الخاصة فيما يتعلق بأي شكوى.

واو - المسنون

٥٦- في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، أُسِّست رابطة سانت لوسيا لمساعدة المسنين بهدف الوفاء باحتياجات المسنين في سانت لوسيا بشكل فعال. وبفضل الدعم المتجدد من أعضاء اللجنة، ومن الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، ووزارة الصحة، ارتقت الرابطة في عام ١٩٩٧ إلى مجلس وطني للمسنين.

٥٧- وفي عام ١٩٩٩ أجريت دراسة مع المجلس، بتوجيه من وزارة الصحة، لتحديد أنسب السياسات والتدابير العملية التي ينبغي اعتمادها لتعزيز مكانة المسنين في سانت لوسيا وتحسين نوعية حياتهم. وقد أدت هذه الدراسة إلى تنفيذ البرامج التالية:

- تنفيذ حملات واسعة النطاق لتوعية أفراد الأسرة الأساسيين والمسنين ومقدمي الرعاية بالمسائل التي تهم المسنين. وقد تم تدريب ما مجموعه مائة وخمسين من مقدمي الرعاية (١٥٠) حتى الآن. ومن المتوقع أن يقدم بعض المُدرِّبين الرعاية لكبار السن في منازلهم، بحيث يمكن لهؤلاء الأشخاص البقاء في البيت لفترات أطول.
- مساعدة المسنين على إنجاز الإصلاحات اللازمة داخل المنزل، فضلاً عن بناء هياكل سكنية جديدة عند الحاجة. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى الحصول على مساعدة مالية أكبر، حتى يعمل هذا البرنامج بشكل أكثر كفاءة.
- بناء مركزين للرعاية النهارية للبالغين لتوفير فرص الاختلاط مع الآخرين وفرص اكتساب مختلف المهارات التي تشجع على أنماط الحياة الصحية ولمساعدة المسنين في ممارسة نشاط مُدير للدخل، إذا رغبوا في ذلك. (وبالإضافة إلى مراكز الرعاية النهارية هذه، توجد حالياً أربع دور للمسنين في سانت لوسيا، تُقدِّم لها المساعدة الحكومية من خلال الإعانات المالية الفصلية، وهناك أيضاً دور أخرى يديرها القطاع الخاص).
- تقديم إعفاءات ضريبية فيما يتعلق بدور المسنين وممتلكاتهم الخاصة.
- تقديم المساعدة المالية الشهرية/الحكومية للمسنين.
- تنظيم ألعاب وطنية للمسنين. وقد أدى ذلك إلى تعزيز مشاركة سانت لوسيا في دورات الألعاب الخاصة بالمسنين على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويبلغ أكبر المنافسين الرياضيين في سانت لوسيا الخامسة والسبعين (٧٥)، وقد فاز بسباقات ٥٠ متراً و١٠٠ و٢٠٠ متر.
- تنظيم مسابقات سنوية وإقامة حفلات لتسليم الجوائز تكريماً للمسنين.

٥٨- وبالإضافة إلى هذه البرامج، هناك برامج مجتمعية وفردية أخرى تساعد في رعاية المسنين. ويوجد على وجه الخصوص أربعة وعشرون (٢٤) نادياً من نوادي المسنين المسماة "نادي ٦٠" في جميع أنحاء الجزيرة، وهي نواد تساعد في رعاية المسنين في مجتمعاتهم المحلية.

- ٥٩- واحتفلت سانت لوسيا باليوم الدولي العشرين للمسنين في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تحت شعار: "المسنون وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وخلال هذا اليوم، يحظى المسنون بتقدير خاص ويتم تكريمهم لإسهاماتهم الكبيرة في مجتمعاتهم.
- ٦٠- وقد وضعت سانت لوسيا سياسة وطنية للمسنين تأخذ في الاعتبار مبادئ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (٢٠٠٢)، التي وضعتها الأمم المتحدة والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠٣)، وميثاق الجماعة الكاريبية المتعلق بالصحة والشيخوخة (١٩٩٨). وتقوم الدوائر التابعة لمكتب المدعي العام بفحص هذه السياسة حالياً.

زاي - الأشخاص ذوو الإعاقة

- ٦١- يمثل المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة والمعني بهم هيئة جامعة تأسست في عام ١٩٨١ وتمثل مختلف الأشخاص ذوي الإعاقة في سانت لوسيا. وبمساعدة الحكومة والوكالات المانحة، أحرز المجلس تقدماً هائلاً في تنفيذ برامج مختلفة منها ما يلي:
- القيام بحملات توعية عامة متواصلة والدعوة من خلال المدارس والكنائس والنوادي ووسائل الإعلام.
 - إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة في سانت لوسيا.
 - تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير خدمات العلاج الطبيعي لهم، ووضع برامج إقليمية للتبادل التعليمي، وتنظيم حلقات عمل للتدريب على مهارات مختلفة، وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدتهم على تحقيق استقلالهم الاقتصادي.
 - تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير الغذاء للفقراء والمعوزين منهم.
- ٦٢- وينصب التركيز بشكل خاص على الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال الأنشطة التي تضطلع بها وحدة التربية الخاصة في وزارة التعليم. فهذه الوحدة تقدم الخدمات إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم في كل من المدارس العامة والخاصة. وتشرف هذه الوحدة على خمس مدارس خاصة تعتمد برامج تعليمية موجهة للأطفال ذوي الإعاقة في سانت لوسيا. ويشمل ذلك ما يلي:
- ١' تعليم الصم، ٢' تعليم المكفوفين، ٣' تعليم المتخلفين عقلياً، ٤' تعليم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم، ٥' تعليم المصابين بإعاقات بدنية، ٦' تعليم الأشخاص الذين يعانون من عسر القراءة، ٧' تعليم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات متعددة، ٨' تعليم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في النطق، ٩' التعليم العام لذوي الاحتياجات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم معلمون ينشطون في إطار برنامج لدعم

الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة خدمات هؤلاء الطلاب في مدارس التعليم العام. وتستند سياسة الحكومة إلى نظرة شاملة تُراعي مختلف درجات الإعاقة وتستجيب لاحتياجات كل من الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم فقط.

٦٣- كما وُضعت سياسة تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المبادئ المستمدة من مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي تتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قامت الدوائر التابعة لمكتب المدعي العام بفحص هذه السياسة، وتقوم لجنة الأشخاص ذوي الإعاقة بمراجعتها حالياً.

٦٤- واعترافاً بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول بيسر إلى المحاكم، تحرص المحكمة المحلية منذ عام ٢٠٠٢ على عقد الجلسات التي تخص هؤلاء الأشخاص في قاعة تقع بالطابق الأرضي من المبنى. كما أجريت تحسينات على الهياكل الأساسية في بعض الأماكن العامة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إليها وإيجاد مواقف لسياراتهم.

٦٥- وتفكر سانت لوسيا بجد في التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف توفير مزيد من الحماية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين نوعية حياتهم.

حاء - الاتجار بالأشخاص

٦٦- دخل قانون مكافحة الاتجار رقم ٧ لعام ٢٠١٠ حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠. ويُعَمَل القانون بروتوكول، منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه ويتناول تنفيذه. ويحمي القانون خصوصية الضحايا، وينص على إجراء محاكمات في جلسات سرية؛ كما يحمي الضحايا في إطار إجراءات الهجرة؛ وينص على عودة الضحايا إلى البلد الذي يحملون جنسيته أو يقيمون فيه بصفة قانونية، وعلى تقديم المساعدة للضحايا غير القادرين على إثبات جنسيتهم بالوسائل العادية، ويولي اعتباراً خاصاً للضحايا من الأطفال.

طاء - الضمان الاجتماعي

٦٧- تسلم حكومة سانت لوسيا بأن الضمان الاجتماعي ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية للحكومة، وأداة هامة للحيلولة دون انتشار الفقر وللتخفيف من حدته. وتمشياً مع هذه الفلسفة، ومع المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنشأت حكومة سانت لوسيا، منذ العام ١٩٧٠، نظام ضمان اجتماعي يقوم على الاشتراكات الإلزامية ويشمل جميع العمال. وفي البداية، نصَّ قانون مؤسسة التأمين الوطني الذي نُقِّح مرتين على دفع الاستحقاقات طويلة الأمد فقط، على شكل مدفوعات/إعانات لكبار السن وللناجين والعاجزين. وكانت هذه المدفوعات على شكل مبلغ مقطوع يُدفع عادة عند بداية الاستحقاق. وبعد أن تبين أن النظام تشوبه شوائب عديدة، نُقِّح التشريع ووسَّع نطاقه

ليشمل الاستحقاقات قصيرة الأمد. وتشمل طائفة الاستحقاقات (طويلة وقصيرة الأمد) التي تُدفع الآن ما يلي: بدل أو منحة أمومة؛ استحقاقات المرض؛ معاش تقاعدي أو منحة في حالة العجز؛ معاش تقاعدي أو منحة في حالة الشيخوخة؛ تعويضات عن إصابات العمل؛ معاش تقاعدي أو منحة للناجين من الكوارث؛ إعانة لتحمل تكاليف الجنازة، استحقاقات للعلاج في المستشفيات.

ياء - الصحة

٦٨- تمثيلاً مع تعريف منظمة الصحة العالمية الذي ينص على أن "الصحة حالة رفاه بدني وعقلي واجتماعي، وليس مجرد حالة يغيب فيها المرض أو العجز"، تلتزم حكومة سانت لوسيا بتوفير نظام للرعاية الصحية لمواطنيها يسهل الوصول إليه وبتكاليف معقولة، ويتسم بالإنصاف والاستدامة، ويستوفي أعلى المعايير الدولية.

٦٩- ومن هذا المنطلق، نفذت الحكومة خطة استراتيجية وطنية للصحة (٢٠٠٦-٢٠١١). وتنص هذه الخطة على خريطة طريق لمعالجة أي قصور منهجي حالي من خلال نهج تعاوني يُشرك الجهات المعنية الداخلية والخارجية في القطاع الصحي، وهي تسعى إلى تعزيز المكونات الضرورية لضمان اتباع نهج يتسم بالإنصاف وقلة التكاليف في ضمان الصحة والرفاه.

٧٠- وقد خطت وزارة الصحة خطوات كبيرة نحو تأمين وتحسين فرص الحصول على رعاية صحية جيدة لجميع مواطني سانت لوسيا. ويتجلى ذلك من خلال الإنجازات التالية:

- إنشاء مرافق للرعاية الصحية تقع على بعد أقل من ثلاثة أميال من الأماكن التي يعمل ويعيش فيها الأشخاص، وتقدم مجموعة واسعة من خدمات الوقاية والتوعية والتشخيص المبكر والعلاج والتأهيل والرعاية التيسيرية.
- إلغاء أتعاب الطبيب في المراكز الصحية، واستحداث بطاقات إعفاء للمسنين.
- تحسين الهياكل الأساسية بمساعدة وكالات دولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الكاريبي.
- الاستمرار في تحصين الأطفال بنسب مرتفعة.
- الحد من انتشار الأمراض المعدية.
- تخفيض المعدل العام للمواليد والحد من حالات حمل المراهقات.
- الحد من الأمراض المتصلة بالتغذية بين الأطفال.
- زيادة متوسط العمر المتوقع.

- تعزيز الاستجابة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته بفضل مساعدة من البنك الدولي والصندوق العالمي.
- رصد صحة البيئة - مراقبة المؤسسات الغذائية ومكافحة ناقلات العدوى.

٧١- وتمشياً مع المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية الكافية للأشخاص الذين يعيشون في ظروف خارجة عن إرادتهم، فتحت حكومة سانت لوسيا، في شباط/فبراير ٢٠١٠، مركزاً وطنياً جديداً للصحة العقلية يهدف إلى توفير بيئة آمنة وحمائية لدعم الأفراد الذين يعانون من مرض عقلي خطير ومستمر. ويقدم المركز الجديد تسهيلات وخدمات واسعة النطاق تشمل ما يلي: التشخيص والعلاج، والمختبرات الطبية، وخدمات طب الأسنان والغذاء والتغذية، فضلاً عن رعاية المرضى داخل المؤسسة. ويعمل موظفون مدربون تدريباً خاصاً بشكل وثيق مع المرضى لتحديد مستوى الدعم المطلوب من المجتمع المحلي والأسرة، قبل إدماجهم في المجتمع الأوسع.

٧٢- وإذ تسلم حكومة سانت لوسيا بالحاجة إلى الاستمرار في تطوير وتحسين مرافق الرعاية الصحية، فإنها أبرمت اتفاقاً مع المفوضية الأوروبية لبناء مستشفى عام جديد يتسع لمائة واثنين وعشرين (١٢٢) سريراً من المتوقع أن يصبح جاهزاً في شباط/فبراير ٢٠١٢. وسوف يحل هذا المستشفى محل المستشفى الرئيسي القديم في الجزيرة الذي بني قبل حوالي قرن من الزمن والذي يحتاج إلى إصلاحات وإلى مرافق حديثة.

٧٣- كما قبلت حكومة سانت لوسيا التحدي وقررت إعادة بناء مستشفى سانت جود في الجزء الجنوبي من الجزيرة، الذي دمرته الحرائق للأسف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وسيتم بناء المستشفى الجديد هذا بما يتماشى مع المتطلبات المستقبلية والخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة.

رابعاً - الإنجازات وأفضل الممارسات

ألف - العدالة

٧٤- اعترفت حكومة سانت لوسيا بالحاجة إلى توفير المعونة والمشورة القانونيتين للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الوسائل الكافية للحصول على تمثيل قانوني. وبناء على ذلك، أنشأت وزارة العدل مجلس هيئة المعونة القانونية المسؤول عن تنفيذ آليات تقديم المعونة القانونية. وسوف يحكم المجلس قانون المعونة القانونية (٢٠٠٧) واللوائح الناظمة للمعونة القانونية. ومن المتوقع أن يبدأ المجلس نشاطه في نهاية عام ٢٠١٠.

٧٥- وقد دخل القانون المعدّل للقانون الجنائي حيز النفاذ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويتناول القانون المنقح عدة قضايا جنسانية وينص على أحكام جديدة تتعلق بالاختطاف والمطاردة على سبيل المثال. وتم تعديل القوانين المتعلقة بالاعتصاب لتشمل إعادة تعريف الواقعة الجنسية دون تمييز على أساس نوع الجنس. ويُعرّف الاعتصاب حالياً بأنه أي واقعة جنسية غير مرغوبة أو غير توافقية مع أي شخص آخر. ونتيجة لذلك، بات الاعتصاب الزوجي يُعتبر جريمة، وأي عملية جنسية مع شخص من نفس الجنس دون رضاه تشكل أيضاً نوعاً من أنواع الاعتصاب. ويجرم القانون الجديد أية تسويات "خارج المحكمة" تهدف إلى تعويض ضحايا الاعتصاب أو الاعتداء الجنسي، كما يُعتبر امتناع الوالدين أو الأوصياء عن الإبلاغ عن حالات الاعتداء الجنسي التي يعرفون بها جريمة. فقد كان من السائد في حالات الجرائم الجنسية ضد القُصّر أن يقبل أحد الوالدين أو الوصي الالتفاف على الإجراءات القانونية من خلال قبول تعويضات مالية من الجاني.

٧٦- وتسليماً بالحق الدستوري لكل فرد في تسوية سريعة للمنازعات، أنشأت محكمة الصلح في عام ٢٠٠٦ شعبة المحكمة الإدارية. وبناء عليه، تم تقسيم محاكم الصلح بين محاكم إدارية ومحاكم ابتدائية. وتسمى المحكمة الإدارية الآن بمحكمة إدارة القضايا، وهي تساعد في تجهيز القضية للمحاكمة، مما يعجّل البت في القضايا في المحاكم.

٧٧- ولضمان حق الشهود الضعفاء في الإدلاء بشهادتهم دون خوف، تتلقى المحكمة المحلية شهادتهم عن طريق وصلة فيديو. ويتيح ذلك للشهود الإدلاء بأقوالهم من مواقع بعيدة، ومن خلال الشاشات، لتجنب المواجهة المباشرة مع المدعى عليه.

باء - الأطفال

٧٨- تقر الحكومة بأهمية زيادة الوعي العام بحقوق الطفل. وبالتالي، فإن شهر تشرين الثاني/نوفمبر مخصص لبرامج التعليم العام التي تهدف إلى النهوض بحقوق الطفل وتعزيزها. وتحقيقاً للهدف العام المتمثل في توعية الجمهور، تم تعديل المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية لتشمل حقوق الإنسان. وتُدرّس اتفاقية حقوق الطفل في مواضيع الدراسات الاجتماعية وفي فلسفة الصحة والحياة الأسرية.

٧٩- وفي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وكجزء من أنشطة "عام الطفل"، اعتمد مشروع الأبوة وتواصل حتى ٢٠٠٩ بتمويل من المفوضية الأوروبية. وقد تحققت أهداف هذا البرنامج من خلال ما يلي: تنفيذ برامج الأبوة للأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية في جميع أنحاء الجزيرة؛ وضع دليل وطني لبرامج الأبوة؛ وضع منهج دراسي تدريجي لاستخدامه من جانب ميسري برامج الأبوة في تعاملهم مع الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية؛ وضع إطار عمل لتنفيذ برنامج وطني للأبوة.

٨٠- وبفضل برنامج الأبوة للأطفال "المودعين في مؤسسات الرعاية"، اكتسب الآباء مهارات إيجابية محددة لغرض جمع شملهم بأطفالهم. وحسب دليل برامج الأبوة، يبلغ عدد البرامج الجاري تنفيذها في جميع أنحاء الجزيرة تسعة برامج، بما في ذلك برنامج مقدمي الرعاية المتحولين. ويُنَّ تقييم نهائي أن الآباء الذين شاركوا في البرنامج اكتسبوا من المهارات ما يؤهلهم لممارسة مسؤولياتهم إزاء أطفالهم على أكمل وجه.

٨١- وقد وضعت محكمة الأسرة أيضاً برنامج أبوة يستهدف آباء وأمّهات الأطفال ضحايا العنف العائلي. ومن بين أهداف هذا البرنامج في الأجل الطويل التقليل من خطر أن يكمل الأطفال ضحايا العنف المتزلي دوامة العنف في أسرهم. ولا يقتصر برنامج المحكمة على قضايا العنف المتزلي، بل يتناول أيضاً مختلف أشكال إساءة معاملة الأطفال.

جيم - الأحداث

٨٢- في محاولة للحد من الجريمة والعودة، شرعت وزارة الشؤون الداخلية والأمن الوطني، تحت إشراف دوائر الإفراج في إطار نظام مراقبة السلوك والإفراج المشروط، في تنفيذ برنامج لإيجاد بدائل عن المسار القضائي يهدف أساساً إلى معالجة السلوك المنحرف للمجرمين من صغار السن، وسلوك الأشخاص المعرضين للخطر والذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٩ عاماً.

٨٣- ويستخدم هذا البرنامج الفنون التي تمثل وسيلة علاجية للتعبير عن الذات ووسيلة للشفاء والنضوج العقلي والجسدي والروحي. ويهدف البرنامج الذي يركز على الفنون إلى تمكين الشباب من تغيير سلوكهم بأنفسهم. ومن خلال هذه الآلية، تُتاح للشباب فرصة لتعزيز ثقتهم بأنفسهم ولتطوير قدرتهم على إيجاد أساليب بديلة لمعالجة الأوضاع الصعبة. ويهدف البرنامج أيضاً إلى حفز المواقف الإيجابية تجاه الآخرين وفي إطار علاقات العمل، وبالتالي تمكين الأفراد من عيش حياة أكثر توازناً وإقامة علاقات ترابط مع محيطهم.

دال - مرافق السجون

٨٤- افتتحت إصلاحية بوردوليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وهي بُنيت لتستوعب خمسمائة سجين. وتخضع المنشأة لقانون الخدمات الإصلاحية (٢٠٠٣). ويتمثل هدفها الأساسي في تمكين السجناء من خلال تدريبهم وتعليمهم لتعزيز فرص إعادة تأهيلهم. ويعكس ذلك تحولاً جوهرياً في فلسفة الحكومة، بالانتقال من نظام يقوم على السجن إلى آخر يقوم على الإصلاح.

٨٥- ويقوم المرفق على أساس الإيمان بأن نظام السجون يجب أن يشمل كيفية معاملة السجناء، ويجب أن يكون الهدف الأساسي منه هو إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً.

وتتضافر جهود ثلاث إدارات رئيسية تُعنى ببرامج التعليم وتنمية المهارات والمشورة من أجل تحقيق هذا الهدف.

٨٦- وتسعى إدارة التعليم إلى تهيئة بيئة عمل مواتية. وبينما تعتبر أن السجن قد يمثل عقوبة مستحقة، فإنها ترى أن العقوبة لا ينبغي أن تحرم الأفراد أيضاً من الحق في التعلم. وبناء على ذلك، تركز المناهج الدراسية التي وضعتها الإدارة على الوفاء بمتطلبات التعليم في برامج التعليم الابتدائي فضلاً عن برامج التعليم الثانوي والجامعي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ مجموع السجناء المسجلين في برامج التعليم الثانوي والعاملي خمسة وستين (٦٥) سجيناً، بينهم خمسة وعشرون (٢٥) سجيناً يحضرون لامتحانات شهادة المستوى العالي الكاربيية. وثمة برامج للتعليم الأساسي تهدف إلى تلبية احتياجات السجناء الذين لم يتلقوا أي تعليم، وهي برامج تستند إلى البرنامج الوطني للتثقف والتعلم الذي وضعته وزارة التربية والتعليم والثقافة.

٨٧- وتزود وحدة التدريب التقني والمهني التزلاء بالمهارات الكافية لتعزيز قدراتهم على المساهمة في رفاههم الاقتصادي والاجتماعي. وتقدم الوحدة التدريب في المجالات التالية: الزراعة، والنجارة ومصنوعاتها، والخياطة/الحياكة. ويقدم متطوعون تدريباً إضافياً في مجالات إصلاح المحركات الصغيرة والتجهيزات الكهربائية.

هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٨- تمثل خطة سانت لوسيا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ الوثيقة التوجيهية التي انطلقت منها الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتمثل الهدف الرئيسي للخطة في الحد من انتقال الفيروس والتخفيف من تأثير الفيروس/الإيدز على جميع مستويات المجتمع. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بما يلي: توفير مضادات فيروسات النسخ العكسي مجاناً للمصابين بالفيروس/الإيدز؛ توفير خدمات المشورة والكشف الطوعيين مجاناً في جميع المرافق الصحية؛ تقديم المساعدة إلى الأطفال الأيتام بسبب الفيروس/الإيدز والأطفال المصابين بالفيروس/المرض؛ تدريب مهنيي الرعاية الصحية؛ وضع برامج وقاية للشباب؛ تعزيز خدمات المختبرات لتقديم خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ تعزيز استجابة الوزارات والمجتمع المدني في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته؛ تحسين المرافق الصحية لتوفير خدمات المشورة والفحص الطوعيين. وتواصل الحكومة تنفيذ المشاريع في إطار الخطة التي وضعتها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، في حين تتفاوض حالياً مع البنك الدولي على برنامج ثانٍ/خطة ثانية تتعلق/تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٩- وبفضل دعم إضافي من الوكالات الدولية ومشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية، نُفذ العديد من الأنشطة المتعلقة بالوقاية والمتابعة والعلاج والرعاية والتوعية. ومن أوجه التقدم في هذا المجال حتى الآن ما يلي:

- تقييم وطني للتشريعات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأخلاقيات وحقوق الإنسان. وقد جرى التقييم في إطار برنامج التشريعات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأخلاقيات وحقوق الإنسان التابع لأمانة الجماعة الكاريبية/الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة الفيروس/الإيدز، والذي نفذته منظمة غير حكومية محلية هي مؤسسة العمل على مكافحة الإيدز في عام ٢٠٠٧. وقُدِّم تقرير نهائي وتعليقات للبنك الدولي إلى مكتب المدعي العام للنظر فيهما واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنهما في عام ٢٠٠٨.
- إنشاء مكتب لحقوق الإنسان - يعمل بتوجيه من مؤسسة العمل على مكافحة الإيدز. وهذا المكتب هو المسؤول عن تسجيل التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بنقص المناعة البشرية/الإيدز التي ترتكب بحق الأشخاص المصابين أو المتأثرين بالفيروس/الإيدز. وقد أُبلغ عن حالتين في عام ٢٠٠٧ وعن حالة واحدة في عام ٢٠٠٨، بينما أُبلغ عن تسع حالات في عام ٢٠٠٩. وتُقَدِّم خدمات المساعدة القانونية عند الضرورة إلى الأشخاص الذين يدعون مثل هذه الانتهاكات. ويمول هذا الجهد من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.
- قيام وزارة الصحة والوزارات الأخرى والمنظمات غير الحكومية بنشر المواد الإعلامية والتعليمية التي تشجع على تغيير السلوك والتي تنقل رسائل تشجب الوصم والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك باستخدام مختلف وسائل الاتصال (البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وحملات المصقات، وتجميع قصص أشخاص مصابين بالإيدز، والمقالات الصحفية، والترفيه التثقيفي والمسرح، والقمصان وسلاسل المفاتيح والدايبيس والأدوات الخاصة الأخرى التي تحمل رسالة معينة).

واو - العمل

٩٠- سانت لوسيا عضو في منظمة العمل الدولية وقد صادقت على خمس وعشرين (٢٥) اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بهدف حماية حقوق الإنسان ومواءمة ممارسات العمل مع المعايير الدولية. كما أُدرج بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية في التشريعات المحلية، رغم أن سانت لوسيا لم تصدِّق عليها بعد.

٩١- وفي عام ٢٠٠٦، صدر قانون جديد للعمل. ويمثل هذا القانون تجميعاً وإصلاحاً للتشريعات القائمة التي تنظم العمل والعلاقات الصناعية في سانت لوسيا، وهو يُنفذ العديد

من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقيات العمل الأساسية. ويتضمن القانون الجديد بوجه خاص أحكاماً تتعلق بساعات العمل وأجور واستحقاقات الإجازات المرضية، والحد الأدنى للأجور، والحماية من العوامل الكيميائية والمادية والبيولوجية، والمساواة في الفرص والمعاملة، وزيادة استحقاقات الحمل والأمومة. وعقب مشاورات مكثفة مع القطاع الخاص، تقوم منظمة العمل الدولية حالياً بمراجعة التشريعات التي يُتوقع إنفاذها قريباً.

٩٢- وفي غضون ذلك، توجد في البلد تشريعات سارية منذ أمد طويل تعالج حقوق العمال. وتتناول هذه التشريعات مجالات تتعلق على سبيل المثال لا الحصر بما يلي: المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة؛ الأجور الدنيا والمنصفة؛ تسجيل نقابات العمال ومركزها والاعتراف بها؛ حماية الأجور؛ الصحة المهنية والسلامة المهنية للموظفين؛ تشغيل النساء والشباب والأطفال؛ الحد من ساعات العمل؛ العطلات الدورية المدفوعة.

٩٣- كما تواصل الحكومة بنشاط تنفيذ برامج لإيجاد فرص العمل، على الصعيد المحلي وفي الخارج، لا سيما في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٩٤- وتمثل إدارة علاقات العمل جزءاً من الإطار الإداري لإنفاذ قوانين العمل في سانت لوسيا. وتتكون الإدارة من طاقم من الموظفين المختصين في شؤون العمل، يرأسه مفوض العمل، وهو مكلف بما يلي: مراقبة تطبيق قوانين العمل، وتفتيش أماكن العمل، وتوجيه أرباب العمل والعمال فضلاً عن الدور التوفيقى الذي يؤديه في المنازعات التي تنشأ بين الطرفين. ولذلك، فإن الإدارة لا تعمل على تصحيح الحالات التي يحدث فيها خرق للتشريع فحسب، وإنما أيضاً على تليين مواقف أرباب العمل والعمال لحل خلافاتهم أو تقريب وجهات النظر بينهم لضمان الانسجام في المناخ الصناعي - وهو شرط أساسي حيوي للاستثمار الاقتصادي. وينص العمل الجديد تحديداً على إحالة أي قضايا تتعلق بانتهاكات مزعومة لقوانين العمل إلى محكمة مختصة بشؤون العمل.

٩٥- وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية وتحديداً في إطار برنامجها من أجل العمل اللائق، تُبذل جهود خارج مجال التشريع، لتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تميم عمل الأفراد المنتمين إلى الفئات الضعيفة، كالأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتيح هذه الاستراتيجيات فرصاً لتنمية مهارات هؤلاء الأفراد وتدريبهم في حدود الموارد المتاحة.

زاي - الإسكان

٩٦- أنشئت وزارة الإسكان والتجديد الحضري والحكم المحلي في عام ٢٠٠٧. وتتمثل ولايتها في خلق بيئة تساعد في تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال تطوير مساكن مستدامة وتوفيرها بأسعار معقولة، وصيانة المراكز الحضرية في جميع أنحاء الجزيرة وتجديدها وتطويرها.

٩٧- ولدى سانت لوسيا قانون لشركات الإسكان يضمن السكن بأسعار معقولة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

٩٨- وقد وضعت الحكومة مشروع تطوير المساكن الذي يهدف إلى تطوير وتعزيز خيارات الإسكان لذوي الدخل المنخفض وكذلك ترشيد نمو المجتمعات المحلية غير المنظمة وإدخال التحسينات اللازمة عليها. وقد حققت الوزارة أيضاً بعض النجاح في تحسين الحالة المادية والاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية التي تعيش في المجتمعات المحلية الضعيفة من خلال مشاريع مختلفة تهدف إلى نقل الأسر المعيشية إلى منشآت سكنية منظمة. كما تحققت نجاحات في إطار مشروع تطوير المساكن من خلال ترشيد نمو المجتمعات المحلية غير المنظمة وتمكين الأسر المعيشية من تملك الأرض.

٩٩- وقد وفرت الحكومة أيضاً حوافز ضريبية للمطورين الذين يعملون في مجال توفير المساكن المخصصة للفئات ذات الدخل المنخفض، وقدمت المساعدة التقنية للأسر ضعيفة كانت بحاجة إلى إدخال تحسينات على مساكنها.

حاء - الحوكمة الرشيدة

١- المفوض البرلماني/أمين المظالم

١٠٠- أُسس مكتب المفوض البرلماني بموجب الفصل التاسع من دستور سانت لوسيا. والمفوض البرلماني موظف مستقل في البرلمان، يعينه الحاكم العام بعد التشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. وتحظى مبادئ استقلالية المكتب وحياده واستدامته بتأييد شديد وواسع النطاق.

١٠١- ويعمل المفوض البرلماني على حماية المواطنين من أي انتهاك لحقوقهم الأساسية، ومن إساءة استعمال السلطة ضدهم، ومن الأخطاء وحالات الإهمال، ومما قد تتخذه الحكومة من قرارات جائرة أو ما ينتج عن سوء إدارتها. ويجوز له التحقيق في زعم أي شخص بأن دائرة حكومية أو هيئة قانونية انتهكت حقوقه. وهو بذلك، يسهم في المساءلة والحوكمة الرشيدة، ويساعد في تحسين الإدارة العامة.

٢- الحكم المحلي

١٠٢- أنشئ نظام الحكم المحلي في سانت لوسيا بموجب التشريع ذي الصلة، وهو الأمر المتعلق بالسلطات المحلية لعام ١٩٤٧. والهدف الأساسي من الحكم المحلي هو تعزيز وتشجيع المشاركة الديمقراطية وتمكين المجتمعات من العمل باستقلالية ومن إدارة شؤونها بشكل مباشر. وخلال معظم الفترة الممتدة من الخمسينيات إلى أواخر السبعينيات، كان عمل السلطات المحلية في صميم حياة المجتمع المحلي. وبعد الاستقلال، تراجع نطاق أنشطة الحكم المحلي وحيويتها. ويرجع ذلك جزئياً إلى الدعوة إلى قدر أكبر من الكفاءة والتمثيل الديمقراطي والحكم الذاتي.

٣- لجنة الإصلاح الدستوري

١٠٣- أسست الحكومة في عام ٢٠٠٣ لجنة الإصلاح الدستوري. وأعلن الحاكم العام لدى إنشاء اللجنة أن مسؤوليتها تتمثل في "تشجيع الحوكمة الفعالة والتأكد من أن مؤسسات الدولة لا تزال قوية وسريعة الاستجابة، وأن الحقوق والحريات المكفولة لجميع الأشخاص تحظى بالاحترام". وتهدف لجنة الإصلاح الدستوري إلى تعزيز الحوكمة الديمقراطية في سانت لوسيا، من خلال مشاركة جميع المواطنين في شؤون الدولة.

٤- لجنة النزاهة

١٠٤- سُن قانون النزاهة في الحياة العامة في عام ٢٠٠٤. وينص القانون على إنشاء لجنة نزاهة مستقلة لمراقبة دخل السياسيين وكبار الموظفين الحكوميين والأشخاص المكلفين بإدارة الشركات العامة ومراقبة موجوداتهم وديونهم. وبموجب القانون، يتعين على الموظف العمومي الإعلان عن دخله وديونه ومدنيه واستثماراته وعقاراته، وكذلك تأمينات الحياة التي تعاقد عليها. وتتلقى اللجنة جميع ما يقدم من تصريحات وتدرسها وتحفظ بها؛ وتقوم بالاستفسارات التي تراها ضرورية للتحقق من دقة التصريح المقدم وتحديد مدى صحته؛ وتتلقى الشكاوى المتعلقة بعدم الامتثال للقانون أو بانتهاك أحكامه.

٥- المنظمات غير الحكومية

١٠٥- تأسس فريق سانت لوسيا للجهات الفاعلة من غير الدول بموجب مذكرة تفاهم مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، بين وفد المفوضية الأوروبية في بربادوس وشرق البحر الكاريبي، وحكومة سانت لوسيا.

١٠٦- وكان نمو المجتمع المدني أحد أهم الاتجاهات في التنمية الوطنية. وينشط في سانت لوسيا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تلعب دوراً هاماً في تنمية المجتمع والتقدم الوطني. والقصد من فريق الجهات الفاعلة من غير الدول هو إشراك مجموعة واسعة من المنظمات في العمل مع الحكومة من أجل تحديد مجالات العمل ذات الأولوية.

خامساً - الأولويات والالتزامات الوطنية

ألف - الحد من الفقر

١٠٧- حكومة سانت لوسيا ملتزمة بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، بوصفهما من المكونات الرئيسية لتنمية منصفة ومستدامة. وإذ تدرك الحكومة العوائق التي يضعها عدم المساواة في وجه النمو الاقتصادي، وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، والتحديات الهائلة التي

تفرضها العمليات الحالية للعولمة وما ينجم عنها من تهميش للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنها ستستمر في تنفيذ عدد من السياسات والبرامج الرامية إلى حفز النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، مع التخفيف مما قد ينجم من آثار سلبية على الأسر المعيشية والمجتمعات الفقيرة.

١٠٨- وتمشياً مع التزام الحكومة بتطبيق سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي بهدف التصدي للفقراء، يجري حالياً وضع ورقة استراتيجية وخطة عمل من أجل الحد من الفقر.

١٠٩- وفي عام ٢٠١٠، وافق مجلس الوزراء على إنشاء مجلس الإصلاح الاجتماعي الذي أنيطت به مهمة تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة والفعالة من خلال ترشيد ومواءمة الأنشطة الاجتماعية من جانب القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني مع ضمان توفير خدمات فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على المجلس القيام بما يلي:

- هيئة بيئة سياساتية مواتية تُيسر تعزيز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وتساعد في تنفيذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأهداف المعلنة.
- تشجيع تخطيط متماسك ومنهجي للتنمية الاجتماعية في إطار خطة التنمية الوطنية.
- تيسير التنسيق بين القطاعات فيما يتعلق بأنشطة التنمية الاجتماعية.
- زيادة فرص حصول الفئات الضعيفة على الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- تعزيز مبدأ الاندماج الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية.
- الدفاع عن قضية الجماعات الضعيفة والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والاحترام والتسامح.
- زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية باعتبارها قضية شاملة في مجال الإصلاح الاجتماعي.
- دعم المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والحرمان.

باء - التعليم

١١٠- ستواصل الحكومة تنفيذ مختلف المبادرات المتعلقة بالتعليم والمصنفة في خمس أولويات استراتيجية هي '١' جودة التعليم والتدريب للجميع، '٢' بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية، '٣' التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانضباط والروحانية والصحة والرفاه، '٤' الفنون والثقافة والتراث، '٥' العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير.

١١١- ويمثل "تعليم الكمبيوتر في البرامج الدراسية" أحد أحدث البرامج التي تنفذها الحكومة. ويتيح هذا البرنامج تزويد مؤسسات التعليم بـ ١٣٦ جهاز كمبيوتر، وسيستخدم لدعم التعلم عبر الإنترنت مثل استخدامه في مشروع "In Time" الذي صُمم لتشجيع تدريب

الطلاب عبر الإنترنت في مجالات رئيسية مثل الرياضيات، والقراءة والكتابة، والصحة، واللغة الإنكليزية، وقواعد اللغة والمفردات. ويشمل المشروع أيضاً نظاماً إدارياً ونظاماً لإدارة التعليم، وهو نظام معلوماتي لإدارة التعليم، صُمم لتسجيل جميع العاملين في المدارس. كما سيستخدم لرصد وتقييم التقدم الذي يحرزه الطلاب، وسيتيح بالتالي الوصول إلى المعلومات بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرارات بشكل فعال. وسوف تشهد السنة الأولى من البرنامج تركيب ٣٨٤ جهاز كمبيوتر في أكثر من ثلاثين مدرسة ابتدائية في الجزيرة.

١١٢- ويجري وضع سياسة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خاصة بقطاع التعليم، وسوف تفيده هذه السياسة، بعد الموافقة عليها، في توجيه الموظفين والطلاب والآباء وغيرهم من الجهات المعنية في التعامل بفعالية مع القضايا ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في المدارس وبيئة العمل.

جيم - الأطفال

١١٣- إذ تقر الحكومة بأن مستقبل البلد يعتمد على أطفال الغد، فإنها تظل ملتزمة بوضع سياسات لضمان حقوق جميع الأطفال في سانت لوسيا وحمايتهم. وفي هذا الصدد، وُضع مشروع دليل السياسات والعمليات المتعلقة بتسجيل وتفتيش دور الأطفال من أجل التحقق من أن الخدمات السكنية وغيرها من الخدمات المقدمة للأطفال المعرضين للخطر والذين يحتاجون إلى رعاية خاصة وإلى حماية تستوفي أعلى معايير الرعاية البديلة. وهكذا، تسعى الحكومة إلى ضمان تحقيق رفاه جميع الأطفال المحتاجين وسلامتهم، من خلال نظم قانونية للرقابة وتدابير وتدخلات منسقة. وقد أُعد هذا الدليل بدعم من مكتب اليونيسيف لبربادوس ومنطقة شرقي البحر الكاريبي.

دال - الإسكان

١١٤- يهدف مشروع سياسة الإسكان الوطنية وخطة العمل الاستراتيجية في هذا المجال إلى تعزيز فرص الحصول على السكن اللائق للجميع وبأسعار معقولة باعتماد إطار واسع من السياسات العامة، وتنفيذ تدابير استراتيجية محددة من شأنها أن تساعد في تحقيق الأهداف الرئيسية. وتشمل هذه الأهداف إتاحة المزيد من الأراضي السكنية من خلال توفير أراضٍ مُزوَّدة بجميع المرافق؛ وزيادة فرص الحصول على سكن لجميع فئات الدخل؛ وتطوير الخيارات السكنية المبتكرة مثل المنازل الصغرى الميسورة التكلفة والوحدات السكنية الأساسية والتملك عن طريق الإيجار ووحدات الأسر المتعددة؛ والوحدات السكنية المخصصة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي، وإنشاء حوافز لتشجيع أفضل الممارسات في المشاريع الإسكانية؛ وتطوير ومتابعة برامج الترشيد التي من شأنها تشجيع

ملكية الأراضي الخاصة في المستوطنات العشوائية وبرامج إعادة التوطين داخل المجتمعات الضعيفة من أجل تحسين الظروف البيئية والاجتماعية - الاقتصادية للأسر المعيشية فيها.

هاء - الأمن القومي

١١٥- في ضوء العدد المتزايد للقلق من جرائم القتل المرتكبة في الجزيرة، بات إنفاذ القانون يحظى بأهمية أساسية متزايدة لدى الحكومة بوصفه عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن القومي وكثير من هذه الجرائم ارتكبت باستخدام البنادق، ويبدو أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بتجارة المخدرات. وقد صادرت الشرطة عدداً كبيراً من الأسلحة غير الشرعية في عدد متزايد من عمليات التوقيف والتفتيش والاستخبارات والتحقيقات التي أجريت في عام ٢٠١٠.

١١٦- وإذ تسعى إدارة الشرطة إلى إنجاز ولايتها المتمثلة في إنفاذ القانون وحفظ النظام من خلال الحد من الجريمة وتوفير بيئة أكثر أماناً لجميع مواطني سانت لوسيا، فإنها اعتمدت خطة استراتيجية للفترة ٢٠١١/٢٠٠٨. بموافقة مجلس الوزراء لتمكينها من تنفيذ ولايتها على نحو فعال. وتتضمن هذه الخطة الأهداف التالية:

- تعزيز وجود أفراد دوريات الشرطة.
- تعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية والجهات المعنية.
- تعزيز الفعالية والكفاءة في الإبلاغ عن الجرائم والتحقيقات.
- ضمان القيام بعمل الشرطة بشكل مهني في ظل النزاهة والمساءلة.
- تعزيز وتحسين رضا أفراد الشرطة.

واو - الحكم المحلي

١١٧- إذ تسلم سانت لوسيا بالصلة التي لا تنفصم بين الحكم المحلي الفعال والحد من الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنها وضعت عملية إصلاح الحكم المحلي ضمن أولوياتها. وتهدف عملية الإصلاح، على وجه الخصوص، إلى تحديث تشريعات الحكم المحلي، وتحديد الهياكل المؤسسية المناسبة المطلوبة، وإيجاد السبل الكفيلة بتوفير الموارد المالية اللازمة للسلطات المحلية.

١١٨- وإذ تؤكد سانت لوسيا التزامها بالحكم المحلي، فإنها أنشأت مجالس محلية في أربع مناطق جديدة، تُسمى المقاطعات. وقد أدى ذلك إلى تحسين التوزيع المكاني للخدمات والتنمية في المناطق الريفية. ويتلقى كل مجلس دعماً مالياً لتعزيز قدرته على تلبية بعض احتياجات المنطقة التابعة له. وبالإضافة إلى ذلك، استغلت الحكومة الفرصة لتعزيز التوازن بين الجنسين من خلال ضمان زيادة تمثيل النساء في هذه المجالس.

١١٩- كما أن مواصلة إصلاح الحكم المحلي يشكل جزءاً من مبادرة أوسع للكمونولث الكاريبي الذي يضم سانت لوسيا بين أطرافه. وفي منتدى وزراء الحكومات المحلية الذي عُقد في جامايكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وُضع إطار للسياسات الإقليمية والتعاون الإقليمي في مجال الحكم المحلي. والقصد من ذلك هو أن تشكل السياسة الإقليمية أداة فعالة ومنسقة من أجل الحكم المحلي والديمقراطية المحلية في المنطقة.

سادساً - التحديات والقيود

ألف - الصحة

١٢٠- توجد فجوة متزايدة بين الموارد الصحية والاحتياجات التي أُعرب عنها. واستمرار نقص الموارد هذا يصعب مهمة القطاع الصحي في تلبية توقعات العملاء، وتوفير الخدمات اللازمة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية كيما يتمتعوا بأعلى مستوى ممكن من الصحة في ظل التكنولوجيا المتوفرة والموارد المحدودة.

باء - العقوبة البدنية

١٢١- العقوبة البدنية وسيلة مشروعة لتأديب الأطفال، سواء في إطار قانون الأطفال والشباب أو قانون التعليم. ولا يزال تعديل قانون التعليم لحظر استخدام العقوبة البدنية ووضع حد لهذه الممارسة في الأسرة يمثل تحدياً كبيراً. ويرجع ذلك إلى أن العقوبة البدنية جزء من ثقافة الانضباط في الجزيرة. ومع ذلك، أُحرز تقدم نحو التخلص التدريجي من هذه الممارسة في المدارس.

جيم - الأشخاص ذوو الإعاقة

١٢٢- تعترف الحكومة بأنه على الرغم من المحاولات التي بُذلت لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب بذل مزيد من الجهود في هذا المجال. ويعتمد الأشخاص ذوو الإعاقات الجسدية في كثير من الحالات على أسرهم والمجتمع في حياتهم اليومية. لذلك، لا يزال يتعين تأمين وصول هؤلاء الأشخاص إلى وسائل النقل والأماكن العامة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال فرص إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مرافق الرعاية النهارية لتمكين الوالدين/أفراد الأسرة من مواصلة عملهم مسألة تثير قلقاً عميقاً.

دال - الميل الجنسي

١٢٣ - تحيط الحكومة علماً بملاحظات منظمة "متحدون وأقوياء" التي تمثل مصالح المثليين والمثليات والشواغل التي أعربت عنها. لكن القيم والممارسات الدينية والثقافية والأخلاقية العميقة الجذور في الجزيرة تطرح تحدياً كبيراً أمام تعبئة المجتمع من أجل دعم "حقوق المثليين" وتأييده لهذه الحقوق. ومع ذلك، جرى في بعض الحالات أعمال حقوق معينة دونما تمييز على أساس الميل الجنسي، كما يتبين من التشريعات المتعلقة بالجرائم الجنسية.

سابعاً - توقعات الدولة

١٢٤ - من المهم تعزيز المؤسسات وبناء القدرات إذا ما أرادت الحكومة الاستجابة لمعظم طلبات الهيئات الدولية. ولا يزال الإنفاذ يطرح تحدياً كبيراً بالنسبة لدول مثل سانت لوسيا نظراً للموارد المتاحة لديها.